ثورة التصحيح .. والحريات

٥ ضمانات أكدتها ثورة ١٥ مايو لحرية المواطن

ما هي الحريات التي كفلتها ثورة ١٥ مايو للمواطنين .. أما هي الضمانات التي أكدتها هذه الثورة ليعيش كل مواطن في مصر .. آمنا على نفسه وعلى غده .. ؟

لقد كانت الحريات علامة واضحة .. ومضيئة على طريق هذه الثورة .. وكانت الديمقراطية أسلوبا واقعيا مارسته الجماهير عن ثقة وإيمان ووعي ..

تحقيق :

رجاء عبد الملك

واليوم في ذكرى العيد الأول لهذه الثورة .. التي جددت شباب ثورة ٢٣ يوليو .. ماهو الحصاد .. ؟

ماذا يقول المواطن ..

ماذا يقول أستاذ الجامعة .. والطالب

ماذا يقول العامل .. والموظف .. والمواطن العادي البسيط ..

تعالوا نسمع معا ..

وجه لثورة ٢٣ يوليو

المهندس أحمد عبد الآخر أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكي يتحدث عن ثلاث ومؤسسات منحت للمواطن يمارس من خلالها حريته ويقول :

ان ثورة ١٥ مايو في مضمونها تعبير وجها مضيئا لثورة ٢٣ يوليو .. كل مواطن أصبح له حقوق وعليه واجبات .. والذي يحكم بين الحق والواجب هو القانون الذي يسود في هذه الأيام .. ومؤسساتنا الديمقراطية اليوم تسمح باستمرار تزايد الفرص للمواطنين في اختيار ممثليهم في هذه المؤسسات ويعزلون من الحد .. والانتخابات الماضية أكبر دليل على ذلك اذ أجريت في جو ديمقراطي حر وكان المسألة هو مبدأ تكافؤ الفرص .. وكثير ممن كانوا محرومين من التقدم لمثل هذه الانتخابات تغيرت حالاتهم وسمح لهم بممارسة حقوقهم في الانتخابات .

والأسلوب الجديد للعمل في الاتحاد الاشتراكي والذي سيعمل في ١٥ مايو يؤكد الوحدة الوطنية الكاملة في إطار تحالف قوى الشعب ويؤكد حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم .

تزوير الانتخابات

ويرى أيضا محمود أبو وافية عضو مجلس الشعب أن أبرز معالم ثورة ١٥ مايو .. وهي ثورة التصحيح لمسيرة ثورة ٢٣ يوليو أنها أدت بالفعل الى إزالة مراكز القوى أحد الطفيليات التي أصابت نفسها بهيكل الثورة العظيمة التي أنجزت للبلاد خسارة نقلتها الى مصاف الدول المتسامية أو المتطلعة للتقدم .. وثورة ١٥ مايو وضعت شعار دولة العلم والإيمان .. وأكد السيد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة تصميمه ورغبته أنه ينشد تكوين دولة المؤسسات وليست دولة الأفراد ..

ويقول أبو وافية : ان معنى عدم احترام القانون العريق في سيادة القانون .. هو إعطاء الفرصة لفئة ما .. في موقع ما عن الحكم أن [illegible] الثورة مركزا من مراكز القوى .. ومعنى مراكز القوى أن تكون إرادة الفرد فوق سيادة القانون فإذا ما تلاقت إرادة عدد من الأفراد الذين يشكلون مراكز القوى .. أصبح الأمر جد خطير وأصبح الحال كما انتهى إليه الأمر قبل نكسة ١٩٦٧ حيث كان لمراكز القوى التي ظهرت قبل محنة ١٩٦٧ في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كان لهذه المراكز الدور الرئيسي لما أصاب ثورة ٢٣ يوليو من انتكاسات أدى بطموحه الى هزيمة ٥ يونيو ثم عادت مراكز القوى للظهور مرة أخرى بعد النكسة .. واستشرى خطرها حتى بلغ القمة في عهد الرئيس أنور السادات مما أدى الى قيام ثورة التصحيح في ١٥ مايو والله كان من نتيجة ظهور مراكز القوى قبل وبعد النكسة أن أصيبت البلاد بكثير من المآسي في الحكم والسياسة والاقتصاد على حد سواء .. لهذا عبثت مراكز القوى بالمسئولين والدستور أول ما عبثت ثم كان [illegible] عليها بعد ذلك أن تستحل أقدار الناس وكراماتهم .

فحينما يعلن السيد رئيس الجمهورية بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ عن قيام دولة العلم والإيمان وعن قيام دولة المؤسسات فمعنى ذلك انه يعيد الكرامة للمواطن المصري بعدما أمكن ظهور مراكز قوى جديدة أو أفراد متسلطين يحكم وظائفهم ومعنى ذلك أيضا أنه يعيد الأمن والطمأنينة لجميع المواطنين في مستقبلهم وحياتهم ..

ويستطرد عضو مجلس الشعب قائلا : وإذا كان السيد رئيس الجمهورية قد أعلن قيام دولة العلم والإيمان .. ودولة المؤسسات .. فلابد لإقامة هذا البنيان تقع على كاهلنا نحن المصريين فيما قد وجدت للقانون سيادته وعلينا في ظل الاطمئنان أن للعامل الصدق .. ونقول الصدق .. ونشجع على الصدق .. ولقد كانت الريادة في ذلك لمجلس الشعب الحالي الذي حمل الأمانة وفهم الرسالة وتجاوب تماما مع متطلبات المرحلة فمارس حق الشعب في المراقبات والأسئلة والاستجوابات بروح البناء والفهم .. بروح الاتحاد الحقيقي للشعب الذي انتخبه والنديه على حاضره ومستقبله وأنا كعضو في هذا المجلس أعرف كل مصري على أن يكون شجاعا في الحق وأن لا يخشى شيئا ما دام هدفه هو مصلحة الوطن العليا وفي حدود المبادئ التي نسير عليها اشتراكيتنا بتحالف قوى الشعب العاملة .

اني أعتقد أن ثورة التصحيح في ١٥ مايو مازالت مستمرة حتى اليوم .. وسوف تستمر وإلى حتى تقضي تماما على كل ما أصابنا في الماضي بفعل مراكز القوى .. ولن يقتصر الأمر على رفع شعار الديمقراطية فان ممارسة الديمقراطية هي عمل يومي لا يجب أن يقتصر على مجلس الشعب أو الحكومة أو الاتحاد الاشتراكي فقط .. إنما يجب أن يمتد ليشمل كل المؤسسات وكل مواقع العمل والخدمات في البلاد ونحن هنا نستطيع أن ندخل معركتنا .. ونحن جبهة جديدة بالعمل مؤمنة بالله وبما وعد [illegible] المؤمنين

احمد عبد الآخر

سيد زكي

الدستور .. والتصحيح

كان اللقاء التالي مع الدكتور سليمان الطماوي رئيس قسم القانون العام بجامعة عين شمس والذي ذكر أن الدستور الدائم والحرية الفردية [illegible] .

ان ثورة التصحيح التي بدأت في ١٥ مايو قد تجسدت في دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ولذلك فان أحاديث السيد الرئيس تشير معظمها الى سيادة القانون واحترامه .. وبالرغم من تعدد المصائب التي عرفتها مصر سواء قبل الثورة أو بعد الثورة فانها تستطيع أن تقول بكل اطمئنان أن دستورنا الدائم الجديد قد احتوى على ضمانات تكفل سيادة القانون والرجوع عن عملية التصحيح حلبة واسعة اذا ما أدرك المواطنون حقوقهم وحرياتهم ..

● نجد أن المادة ١٤ قد حرمت فصل المواطنين بغير الطريق التأديبي الا في الحالات التي يحددها القانون على سبيل الحصر .. ولم يصدر هذا القانون بعد .. وكانت القاعدة الى ما قبل صدور الدستور الجديد .. انه يجوز فصل أي موظف في الدولة اذا كان بغير الطريق التأديبي بل وكانت هذه القرارات تعتبر من صميم أعمال السيادة التي لا يجوز للقضاء أن ينظر فيها .

● المادة ٣٥ لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .. وبهذا النص وضع التأميم في نطاقه الصحيح مجرد من صفة العقوبة لكي يصبح أداة صحيحة لتحقيق الاشتراكية .

● مادة ٣٦ وقد نصت على تحريم المصادرة العامة للأموال .. وهذا [illegible] رفع عن الناس ظلم بين .

ويقول الدكتور الطماوي ان المادة التالية تعتبر قمة الضمانات التي تكفل الحرية وهي :

● المادة ٤٢ وتنص على أن كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا ..

● المادة ٤٥ وتنص على حرمة المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية بحيث لا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها الا بأمر قضائي ..

ويستطرد أستاذ القانون العام في حديثه قائلا .. المادة ٥٧ أيضا جاءت بمبدأ لا نجد له مثيلا في دساتير العالم المتقدمة والتي تنص .. « أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات التي يكفلها القانون والدستور .. جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء ..

يضاف الى ذلك أن الدستور قد حرم تحصين أعمال الدولة ضد رقابة القضاء وأنشأ المحكمة الدستورية العليا وجعل مجلس الدولة الجهة الادارية ذات الاختصاص [illegible] ولا شك أن ذلك يعتبر قمة التصحيح التي بدأت بالمسيرة يوم ١٥ مايو ولكن لا يطوي في نهاية هذه [illegible]

« البقية ص ١٠ »